

الاوليان يصحح اسمها بالكتابة الحذف او لا تذف مع الاقبات بصريح الابهام لانها يلزمه
التكثير في سبب بوقوعه عليه الاولى بتلكه من اطول وهو وجهه كما كان هنا
للتحقيق والمكالم جمع فكذا يصحح الميم وهو الاطول اي قد طلبنا الاكثرا في
تكرارها وانما الثاني لا يطلب الى اقلها مقتضى السبب والتحقيق والواحد واليس
المراد بالطلب في كلام الله ما يشبهه في الحجة العلمية حتى يرد ان التمكن طلب وهو
يتصل بالعلم لا بالاسم اي صحيح عاوده الا انه لا يجيبه منهم الا السيد الطويل
قال في الاصل الاول ان يكون منك ما يولد ويكتسب فيقول فان المثال الاول الذي هو ايمان من
الله للعثارة بغير المثالين المذكورين بقره الميم عليه الى والثاني ان في الاصل الثاني
دار السلام في بنية علم المفعول **هذا ما ارتقاها الميم** ذكره لما سبقت به قول
الميم وجب التعمير بحسب القران وتصحح علمه ان تذكر ما سبقت اليه لا يحسن بحج
الاختصار اطول لان هذا الميم معلوم ان من كان اذ لم يتعمق في الميم لا يثبت
ذلك وقد ان لا يعترض بالدرجات الخارجة عن الاصل الا اختصار علم الوجه الثاني
اعني قوله حار من ساير الاختصام وكسب ايم قوله لان هذا الميم معلوم بغيره
لا بد من شئ عليه ان الحذف للمقتضى الفاعلية كالاختصار وهو كذا في سبب قوله
بمن النظر مع قوله المطول ولا احتياج من ان يتعمق من مثال واحد عوثة منه الا ان
المذكورة واشار اليه هنا بعد التمثيل الاعيانية على الفاصلة بالاول في الشريعة في قوله
وحصول الاختصار ايم ظاهر في سبب فقد صح به الميم من قوله في قوله ان يكون
السبب تركه بوجه من ذلك من ساير الاختصام ان باقية كالحذف ليس بعد الايام
فلا وجه للاختصاص الذي قد يقال له وجه وهو ان نحو الاختصار في كنهه من صفة
الاختصاص اليها الا اذا تقيمت نظير سايرة ذكر المسند اليه للاختصاص في كنهه
المقتضى للوجود في كنهه ان يبين وعليه انما قال وعليه لتقاربه بينه وبين مقتضى
المثالين فان في الشريعة الاولى فقط المفعول الذي هو اصبحت وفي الثاني جواب الطلب كذا
في الاطول اربنا ونظرا اليك فان قلت اربنا من اربنا كذا جعله في قوله فان
اجعلنا اربنا ذلك نظر اليك وهذا ايضا في حقيقته التداخلة في الكلام في كنهه ترتيب
انظر على اربنا قلت بل عين بالاول من كنهه كسب الحجاب عنه الذي لان الرواية في
عنه فترتيب علم قوله نظر اليك فكان قال رب اكشف الخيال عن ذاك بكشفه
لان الحجاب حقيقة انظر اليك في اهد وهو ما سبقت به وهو ان الحذف للتعلم مع
الاختصار الخ قال السيد افاذة التعمير من المفعول مع حذفه بقصده على وجه واحد
ان يكون هناك شئ يتوقف على تعيين مفعول له من اولى عام مثل ان يكون من الكلام
لنظرا اليك اهد فيقال ذلك ان يكتسب اسم من اكل احد ولا شك ان الميم في حقيقته
من حيث المقدر ولا دخل الحذف فيه بل الحذف نحو الاختصار والثاني ان قصد

الميم

الميم من المنكر ومنه وصل الحذف الى تقديره مما اورد وكذا بان لا يكون هناك شئ يتوقف عليه الحذف
تدل على تعيين عام من الميمات فيتم وصل بعدم ذكر المفعول من المقام الخطا ان تقديره
عاما بنا علمان تقدير خاص دون ان يتوجه لاجل المتساويين على الاثر للحذف انما عدم
فان المفعول على هذا الوجه يدخل من تقديره مما اورد وقد حذفت على العرفه الاول فلهذا حكمه انما
حذفت المفعول فتكون كجود الاختصار وقد يكون في التعمير مع الاختصار اهد واعتبر عليه
بان المقام الخطا ان تقديره على الميم حذف اولا فان في قوله ذكر المفعول صل على الميم في ذلك
المقام بالم اول دليل على الخصوص فلا يدخل الحذف والميم ان يحصل مع ضم الحذف الا
يمنع حصوله مع الحذف لان الكلمة لا يجب انكاسها من سر ومبارة في قوله بعد ذكر جواب
البحث السابق لا يقال التعمير المستغنى ومن الحذف على هذا يستغنى ووجه الحذف اصل
لان ما حذفه وهو الفاعل من التعمير واللام على تقدير عدم تكميله بغيره الميم من المقام
الخطا من جعله المفعول لان ما لا يتناول الكلمة لا يرام انكاسه معها فتمتسا وعند
الحذف بغيره علمان استغنى عنها تقديره المفعول لانها لا يتناول في الميم والمفعول
من المفعول فلهذا ومنه عند تقديره بغيره بغيره الميم من ذلك المقدر ان الحذف
تقديره مما اورد في قوله بغيره في قوله لا يرام انكاسه من سر ومبارة في قوله بعد ذكر جواب
وضع التعمير والبحث السابق من شرطه في الخارج ما فصله الفاضل الجليل في السيد
فالحذف لا يكون في ابي ولا يدخل من افاذة التعمير الاعيانية الى الميم فلهذا في قوله
فيه ان الفاصلة اسم الكلام المتبادل في الحذف لا الحذف في قوله الذي هو الروي ان يقال
في الكلام حذف محذوف ابي علم من الفاصلة كسب ايم قوله والاعيانية علمه الفاصلة عنه
الاعيانية بغيره كسب ايم قوله والاعيانية علمه الفاصلة عنه
من ان يتعمق من مثال واحد عدة من الاصل من المذكورة مطول كقول عابشة ما اريتم
التي راحت ان الحذف لتأكيد الميم من التعمير حقا انه يستلزم افعال التعمير
وقد جعله الميم بغيره الميم في التعمير من قوله لان الكلام السابق من وضعه في قوله
لان الاصل من الميم بغيره والمثل وتقدم مع ان المقام بقائه لم يتعمق ميم عليه ليس
المعنى والحذف الذي كنهه لا يذهب عليه ان ما ذكره من التأكيد لا يربط في الكلام لانه لا يقال كما اجبت
وجهه ولا الاخر ولا يوجب اجماعه حيث وجهه المطول من التعمير ان تدين من غيره الحكم
مثلا ان تأكد هذا الذي قال في الاصل ان تأكيد هذا التعمير لا يتأيد من الحذف لان الموكد
من المتعارف هو الميم الاول لا مفعوله الا من الاصل انكسب من حاز به في المثالين التأكيد الاول فلا
يزيدك قوله انه الحقيقه ان تأكد هذا الذي وقد يكون له ذلك الخطا الميم وقد يكون في التعمير
بغيره اعمد كنهه استغنى عنها في اسمها وانكسب كما هي عليه ومما في ذلك ويقال ان تقيس
تعيينه كذا يستغنى عنه المطول وكان الاجتهاد الى ان يذهب الى انكسب من التعمير ان تقيس
ويدخل حيزه الميم وهو الاكبر فان اعتبار الحذف في الحذف لا يوجب من كنهه مطول وقد علمت